

استجواب صفحي للأستاذ محمد الدرويش
الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي
الصادر في جريدة الاتحاد الاشتراكي

يوم الجمعة 16 يوليوز 2010 تحت عدد : 9530

ويوم السبت/الأحد 17-18 يوليوز 2010 تحت عدد : 9531

أجرى الحوار : عبد الحق الريحاني

من الضروري استعمال العقل والمنطق وحب الوطن لحل إشكالية التعليم العالي

المطلوب من الحكومة أن تنهي كل الملفات المتفق حولها

س : سنة وزيادة مرت على انتخاب الأجهزة الوطنية للنقابة الوطنية للتعليم العالي، ما هي حصيلة عملكم وما هي الأوضاع التنظيمية والمطلبية للنقابة الوطنية للتعليم العالي ؟

ج : منذ انتخاب الأجهزة الوطنية للنقابة الوطنية للتعليم العالي خلال المؤتمر الوطني الأخير وهي تشتغل على عدة مستويات :

المستوى الأول : الجانب التنظيمي للمنظمة إذ عمل المكتب الوطني بدنامية خاصة في موضوع تجديد المكاتب المحلية والجهوية للنقابة الوطنية للتعليم العالي واليوم نعتز بأن 95% من الهياكل التنفيذية المحلية والجهوية في وضعية تنظيمية صحيحة نال أعضاؤها ثقة السيدات والسادة الأساتذة الباحثين في جو ديمقراطي صحي من مستوى رفيع، كما أننا اشتغلنا وبمنطق جديد على اختيار ممثلي النقابة في مجالس الجامعات الخمسة عشر جهوياً وهاته تجربة ديمقراطية جديدة في نقابتنا يتم من خلالها اختيار من يمثل الأساتذة بجامعاتهم في اجتماع المكاتب المحلية التابعة لهاته الجامعات كما أن النقابة الوطنية للتعليم العالي استطاعت أن تغطي 97% من المقاعد في اللجان الثنائية المتساوية الأعضاء والتي لها صلاحيات عدة تهم الحياة الإدارية والمهنية للأستاذ الباحث.

المستوى الثاني : ويخص الجوانب المرتبطة بالملف المطلبية الوطني إذ عمل المكتب الوطني مباشرة بعد انتخابه على عقد اجتماع مع السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي وطاقمه الإداري نتج عنه إصدار بلاغ مشترك تلتزم من خلاله الوزارة الوصية بحل الملفات التي عددها جميعاً (نقابة ووزارة) في طور الانجاز. كما التزمنا معاً بالعمل داخل لجن مشتركة بين النقابة الوزارة في ملفات ثلاثة هي الملف المطلبية والشؤون الاجتماعية والنظام الأساسي.

وبدأنا نشغل في الشق الأول تماشياً مع خطة العمل التي قدمها المكتب الوطني للجنة الإدارية في أول لقاء لها يوم 13 يونيو 2009 إذ اتفقنا على الاشتغال أولاً على الطي النهائي للملف الذي هو في

طور الإنجاز وحددنا له سنة من الزمن وقبل انتهاء السنة المحددة نبدأ في العمل قلب اللجن المشتركة. وقد احترم المكتب الوطني هاته الخطة واشتغل في إطارها وهكذا استطاع المكتب الوطني أن يعمل على تصفية ملفات ويدفع بالاشتغال في أخرى واسمحوا لي أن أذكر لكم الأمر باقتضاب :

- التفعيل النهائي لمقتضيات المرسوم عدد 2008/5689 والمتعلق بقرارات حملة الدكتوراه الفرنسية.
 - التصفية النهائية لترقية 2006 الخاصة بالجامعات.
 - تصفية ترقيات الأساتذة بالمدارس العليا للأساتذة لسنوات 2006-2007-2008-2009.
 - المصادقة النهائية على مرسومي الانتماء والمهام الخاصين بنقل المدارس العليا للأساتذة للجامعات.
 - بدء اللجنة الحكومية تحت رئاسة الوزارة الأولى في الاشتغال للطّي النهائي لملف المجنسين.
 - الاتفاق على معالجة وتصفية ترقيات الأساتذة في الجامعات جامعة جامعة.
 - تفعيل المقتضيات القانونية والإجرائية للسنة السباعية.
 - أعداد مشروع تعديلي للمرسوم 793-96-2 الصادر في فبراير 1997 وخصوصاً مادته 34 والمرتبطة بإمكانية اعتماد الشهادات الأجنبية المعادلة لدكتوراه الدولة لتسوية وضعيات مجموعة من الأساتذة الباحثين في التعليم العالي والمشروع في طريقه للمصادقة.
 - وضع حد لمجموعة من التجاوزات في بعض المؤسسات.
- وقد نتج عن مقتضيات تصفية هاته الملفات ملفات جزئية أخرى تهم أقل من مائة أستاذ باحث باشرها المكتب الوطني مع القطاع الوصي وهي في طريقها للحل، أما أشغال اللجن المشتركة فقد اخترنا بقرار من المكتب الوطني وبوعي منه بدء الاشتغال في لجنة الملف المطلبي الوطني ولجنة الشؤون الاجتماعية أولاً وانفقنا مع الوزارة على تأجيل الاشتغال في النظام الأساسي إلى الدخول الجامعي المقبل إيماناً منا بأنه من الضروري أن نعمل أولاً على تصفية أغلب المشاكل التي يعيشها الأساتذة الباحثون والمرتبطة بالحياة النظامية والإدارية الناتجة عن تطبيق نظام 1975 و 1997 وكذا عن الترقيعات التي صاحبت النظامين من جراء التعديلات الجزئية ، ولا بأس من أن نذكر بأن أشغال اللجنتين تمت في جو من التفاهم والالتزام من طرف الوزارة الوصية على حل ما طرحناه من مشاكل سواء المرتبطة منها بالملفات التي في طور الإنجاز أم التي نتجت عن أجزائها أم التي طرحناها لأول مرة وأذكر بعضاً منها :
- ملف حملة الدكتوراه الفرنسية المسجلون أصحابها في دكتوراه الدولة قبل 97 ناقشوا أم لم يناقشوا.
 - ملف الاقتطاعات التي حصلت لبعض حملة الدكتوراه الفرنسية والذين استفادوا من الترقية بعد 2004 في إطار أستاذ التعليم العالي مساعد.
 - ملف أساتذة الثانوي والمتصرفين والمهندسين العاملين بمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث والحاصلين على الدكتوراه أو دكتوراه الدولة.
 - حالات خاصة.
 - ملف تصفية ومعالجة ترقيات الأساتذة الباحثين في الجامعات كل جامعة على حدة.
 - ملف الأساتذة الباحثين المؤهلين الموظفين بعد 97 أو قبلها.

كما واكب المكتب الوطني خلال هاته المرحلة كل المشاكل التي عانت منها بعض مؤسسات التعليم العالي نذكر منها كلية الشريعة بفاس، كلية الطب والصيدلة بوجدة، كلية الحقوق بوجدة، المدرسة العليا للتكنولوجيا بالدار البيضاء، المدرسة الحسنية للأشغال العمومية، مركز المفتشين، المراكز التربوية الجهوية، وغيرها من المؤسسات محاولاً بالتعاون تام مع الوزارة الوصية إيجاد حل كلي أو جزئي لما طرح فيها من مشاكل...

أما المستوى الثالث : ويرتبط بالعلاقات الوطنية والخارجية، وهكذا عمل المكتب الوطني منذ انتخابه على خلق شبكة وطنية من العلاقات لإسماع صوت النقابة الوطنية للتعليم العالي وعبرها صوت الأساتذة الباحثين ونعترز اليوم بأن لمنظمتنا علاقات مباشرة مع أكثر من 157 صحفي من منابر صحفية مكتوبة ومسموعة ومرئية كما لنا علاقات مع كل المراكز والتنظيمات النقابية والحقوقية والتربوية والنسائية والمنظمات الاجتماعية... أما دولياً فقد فتحنا ورشاً خاصاً بهذا الأمر إذ نفتخر اليوم بأن نقابتنا فتحت علاقات مباشرة قصد تبادل الخبرات والتجارب والآراء من جهة وخلق إشعاع لمغربنا ولمنطقتنا دولياً وهكذا لنا اليوم علاقات مع النقابات في أوروبا وإفريقيا وأمريكا وآسيا تفوق 135 منظمة على الصعيد العالمي واستطعنا في ظرف أقل من سنة فعل ذلك بل وحضور أعضاء من الأجهزة الوطنية في لقاءات ببيروت وتونس وإسبانيا والسنغال وكندا... بل إن صوت النقابة الوطنية للتعليم العالي يحسب له اليوم في أكبر تنظيم نقابي عالمياً وهو الدولية للتربية والذي يوجد مقرها ببروكسيل.

كما اشتغلنا منذ انتخابنا وقبل ذلك على هدف خلق إطار نقابي مغربي وقد كان لنا ذلك.

والمستوى الرابع : هو المستوى العلمي – النقابي إذ اختار الجهاز الوطني أن يسمع صوت النقابة الوطنية للتعليم العالي من خلال منابر علمية تتناول بالدرس والتحليل مواضيع تهتم السيدات والسادة الأساتذة الباحثين بل وتهتم وظيفتنا ومنظومة التعليم العالي والبحث العلمي وعليه فقد نظمنا ندوة مغربية في موضوع البحث العلمي بدول المغرب العربي ونحن مقبلون على تنظيم ندوات في موضوع :

1- الأنظمة الأساسية والأنظمة الخاصة.

2- لغة العلوم : الإشكال والرهانات.

3- التعليم العالي والبحث العلمي : الحصيلة والآفاق.

4- أخلاقيات مهنة الأستاذ الباحث.

وتظل المسألة المطيية هي العمود الفقري لاشتغال النقابة الوطنية للتعليم العالي لذلك أكد لكل الأساتذة الباحثين أن ما ذكرناه من برامج لا يمنعنا من الاستمرار في القيام بالدور الأول المناط بنا وهو الدفاع عن وضعيات الأساتذة الباحثين فرادى وجماعات وكل أعضاء أسرة التعليم العالي. وعليه فإن المكتب الوطني مباشرة بعد الدخول الجامعي سيفتح ورش النظام الأساسي للأساتذة الباحثين في إطار الوظيفة العمومية وورش مراجعة بعض مواد القانون 01.00 ومراجعة شبكة الترقية والكوتا؛ وذلك بالاشتغال على واجهتين : واجهة أولى مع الأجهزة الجهوية و/أو المحلية للوصول إلى مشروع متفق على هيكله العام وواجهة مع القطاع الوصي حتى الاتفاق على مشروع نظام أساسي جديد وصيغة منقحة ومعدلة للقانون 01.00 وشبكة للترقية جديدة...

ولن ننسى طرح كل القضايا التي تعرفها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي المشار إليها في الملف المطلي الوطني أو التي ظهرت للأجهزة النقابية محلياً وجهوياً ووطنياً خلال هاته المدة وفي

مقدمتها ملف الأساتذة الباحثين الموظفين بعد 97 أو قبلها وملف المراكز التربوية الجهوية وملف الكليات المتعددة التخصصات ووضعيات جامعة القرويين وغيرها من الملفات...

س : نطرح معكم ملفاً يشغل الرأي العام الوطني والمتمثل في الوضع في التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب ؟

ج : يضم مغرب اليوم 15 جامعة ممتدة على التراب الوطني في 26 مدينة جامعية وقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث ما بين التعليم العمومي والخصوصي أكثر من 325 مؤسسة موزعة كما يلي 144 مؤسسة للتعليم العالي تضم 112 مؤسسة جامعية 52 مؤسسة منها ذات الاستقطاب المفتوح و58 مؤسسة ذات الاستقطاب المحدود و40 مؤسسة غير تابعة للجامعة و180 مؤسسة للتعليم العالي الخاص، وتستقبل هاته المؤسسات جميعها أزيد من 365000 طالباً يؤطرونهم أقل من 10000 أستاذ باحث وطاقتهم إدارية وتقني لا يفوق 9500 موظفاً.

وأما في ما يرتبط بمنظومة البحث العلمي فمكونة من 6 معاهد للبحث وما يناهز 100 بنية معتمدة و50 مركز لمدارس الدكتوراه ويتوزع نسيج التعليم العالي في بلادنا على :

- كليات الآداب والعلوم الإنسانية وكليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان وكلية علوم التربية ومدارس الهندسة والمدارس العليا للتكنولوجيا والكهرباء والميكانيكا والتجارة والتسيير والترجمة والمدارس العليا للأساتذة والمراكز التربوية الجهوية ومركز المفتشين ومعاهد للدراسات الإفريقية والبرتغالية والتعريب والبحث العلمي والنباتات الطبية والعطرية وكليات اللغة والشريعة وأصول الدين والكليات المتعددة التخصصات ومراكز جامعية.

هذا عن خارطة المنظومة أما عن مسار إصلاحها فقد تم وضع هندسة بيداغوجية جديدة ابتداءً من 2000 على هيكلتها منذ سنة 2000 لتتطلق سنة 2003 باعتماد نظام إجازة، ماستر، دكتوراه بدفتر وطني للضوابط البيداغوجية وملفات وصفية داخل نظام المسالك والوحدات والتقييم المستمر يخضع للمراجعة كلما كانت الحاجة لذلك.

إن منظومة التعليم العالي والبحث العلمي منظومة أساس لتطوير مغرب القرن 21، مغرب الديمقراطية والحدثة والتطور لذلك وجب إيلاء عناية خاصة بهاته المنظومة وبمكوناتها المشكلية من الثلاثي (الطلاب والموظفون والأساتذة الباحثون). إذ لا يمكن لأحد المكونات أن يشتغل دون المكونات الأخرين.

إن واقع التعليم العالي والبحث العلمي في بلادنا فيه إيجابيات عدة منها تعدد العرض للطلاب في كل المجالات وتقريب التعليم العالي من كل المناطق وتوفير الإمكانيات المالية ومرونة المضامين ومساطر الاعتماد ويجب أن لا ننكر أن التعليم العالي بالمغرب حقق في مساره منذ إنشائه نتائج إيجابية تشرف المغرب المعاصر بل إنه ساهم في إمداد كل مكونات المجتمع المغربي بأطر من مستوى عالي في مختلف الاختصاصات والمستويات. إن كل المسؤولين في المغرب خريجو التعليم العالي ويجب أن نذكر كذلك أن التعليم العالي ساهم مباشرة في الترقى الاجتماعي... إلا أن منظومتنا تعاني من مشاكل قد تعرقل بلوغ هدف جعلها قاطرة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والمعرفية ومنها بالخصوص :

- **الطريق المقطوع بين مؤسسات التعليم العالي** ومراكز البحث والمكونات الاقتصادية والاجتماعية باستثناء بعض المؤسسات وهي غالباً مبنية على علاقات شخصية لذلك وجب التفكير في مأسسة العلاقات لتشمل الجميع.

- **مشكل لغة التدريس** في التعليم المدرسي والعالي لأن اللغة وسيلة أساسية لاكتساب المعارف العلمية والتمكن من آليات التكنولوجيا والنهوض بالمجتمع في كل مستوياته حتى تخرج من واقع التخلف عن ركب الحضارات المتقدمة ونكون في مقدماتها، ونذكر أن الميثاق الوطني أولى للقضية اللغوية أهمية خاصة باعتبارها محور العملية التعليمية والتربوية رفعا لجودة التعليم والتعلم.

وأعتقد أن ثمة عجزاً لدى أغلب الجهات في حل هاته المسألة. إنها قضية وطن إذ لن نتقدم ولن نساهم في حل العجز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتربوي بدون حل أمر المسألة اللغوية والتي هي أساس محاربة الأمية وتعميم التعليم وجودته ودفع المحيط الاقتصادي والاجتماعي للانفتاح على المؤسسات التعليمية بكل مستوياتها، وإذا كان البعض يريد، من مستويات متعددة، تجاوز وعض الطرف على القضية اللغوية باعتبارها قضية هوية وتاريخ ومستقبل وجغرافيا وبحث علمي وتنشئة اجتماعية للفرد داخل الوطن؛ فإن هاته القضية لا يمكن تجاوزها ولا اعتبارها قضية ثانوية أو لا قيمة لها. إنها جوهر المواطنة وجوهر التعلم والتعليم والوجود، إذ لا وجود لوطن بدون مواطنة ولا وجود لمواطنة بدون لغة الوطن ولغة الوطن لغات هوية وثقافة وعلم وتربية..... إن العبث بالقضية اللغوية لعب بالنار والنار تحرق كل اللاعبين بها والمتجرين بقضاياها وتاريخ الشعب ومستقبله.

إن تقدم الدول يقاس بالتعليم وجودته وتعميمه والتشغيل والبطالة وغيرها وكل ما يعتمد مقياساً للتقدم أو عدمه أساسه لغوي بل إن الخلاف في كل مكان أصله لغوي. لذلك لا يجب العبث بهاته المسألة أو استغلالها استغلالاً سياسيوياً أو عرقياً أو إثنيّاً أو دينياً أو غيره من أنواع الاستغلال إن الأمر يرتبط بأبنائنا وبمستقبل بلدنا وبمنظومتنا وبهويتنا.

الأمر اللغوي أو اللغة يمكن أن تشتت شعوباً كما أنها تجمع ما لا يجمع نظرياً : الولايات المتحدة الأمريكية تجمعها اللغة وبلجيكا قد تشتتها اللغة !!

ومساهمة منا في فتح هذا الورش من جهاته العلمية والمعرفية والتربوية قررت النقابة الوطنية للتعليم العالي تنظيم ندوة وطنية في موضوع : أي لغة لأي علم؟؟ خلال دجنبر 2010. تستدعي لها كل الفعاليات العلمية واللسانية والتربوية والأحزاب السياسية والمنظمات المهتمة والأطراف الحكومية لتشريح الوضع المؤلم لواقع تعلمنا من جانبه اللغوي. مع كل أسف لنا طلاب وتلاميذ في مؤسسات التعليم لا يعرفون العربية ولا الفرنسية ولا الإنجليزية ولا الألمانية ولا الدارجة المغربية ولا الأمازيغية ولا الريفية ولا تاشلحيت إنهم مشتتون لغوياً.

وهذا واقع وجب النظر فيه وتحليله وتقديم اقتراحات عملية وفعلية وواقعية لتجاوز هذا الوضع الأليم. وهي مسؤولية جميع الفاعلين دون مزايدات من أي نوع. فرجاء من كل المسؤولين استعمال العقل والمنطق وحب الوطن بتاريخه وواقعه ومستقبله. إننا مغاربة بكل المقاييس .

- **مشكل مساطر صرف** الميزانيات فأمام مبادرة واستجابة الحكومة لمطلبنا بتوفير الإمكانيات المالية نصطدم بواقع يناقض تماماً التوجه المختار إذ تفرض مصالح وزارة المالية المراقبة القبلية على صرف هاته الميزانيات مما يعرقل بلوغ الأهداف المرجوة في البحث والتحصيل. ونتعجب كيف تختار المالية المراقبة البعدية لميزانيات الجماعات المحلية ومؤسسات أخرى وتفرض على التعليم العالي المراقبة القبلية. إننا نطالب كل المسؤولين بضرورة : عقلنة وترشيد الموارد المتوفرة مع الإشراف الحقيقي والفعلي لكل الهياكل المعنية بالتدبير كما نوجه نداءً خاصاً لوزارة المالية بضرورة تسهيل المساطر المالية واعتماد المراقبة البعدية في كل العمليات المالية.

- **وأما واقع البحث العلمي** في المغرب فمقلق للغاية. إذ سجلنا جميعاً تراجع المغرب من المرتبة الثالثة إفريقياً خلال تسعينيات القرن الماضي وهذا أمر يؤلمنا. لذلك وجب تعميق التفكير في السياسة الوطنية في البحث العلمي ومجالاته وأساليب تطويره. فكيف يمكن للمغرب أن يسير على درب الدول التي تتبوأ مكانة متقدمة في البحث العلمي والتكنولوجي من مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول الاتحاد الأوربي وكوريا الجنوبية والصين والهند والبرازيل حتى تتمكن من تطوير النمو الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعنا.

لذلك كله نقترح إقامة أقطاب تنافسية في مجالات البحث العلمي والتكنولوجي، وإنشاء مراكز البحث بتجهيزات متطورة وموارد بشرية بأوضاع اجتماعية مريحة جداً. وخلق المرصد الوطني للبحث العلمي يعهد له بالتفكير الدائم والمتجدد في هذا المجال وإبداء الرأي والتقييم واستشارة المعنيين بهاته القضية بكل مجالاتها النظرية والتطبيقية والتجريبية. وإجراءات أخرى مسطرية مالية وأكاديمية وغيرها.

- إن جميع المكونات مطروح عليها اليوم أن تجيب على أسئلة منها :
- أي تعليم عالي نريده لمغرب القرن 21 ؟
 - أي اللغات نعتد في تدريسنا وأبحاثنا ؟
 - أي دور للتعليم العالي اليوم ؟
 - ما هي المرتبة الاجتماعية التي نريدها للأستاذ الباحث ؟

س : وماذا عن المخطط الاستعجالي والتعاقد والمناصب المالية وغيرها وهي أمور تؤرق الأساتذة الباحثين ؟

ج : اسمحو لي أن أجدد تأكيدي لأمر جهرت بها في مواقع متعددة. أولاً لا وجود لأي شيء اسمه "المخطط الاستعجالي" في التعليم العالي. صحيح أنه حينما نتحدث عن مخطط استعجالي في التعليم المدرسي بواقع أكثر من 1100 فرعية مثلاً دون ماء ولا كهرباء ولا طريق ولا مرافق صحية ولا أدنى أسس الحياة بل أكثر من ذلك حجات تصلح لكل شيء للتدريس، للمبيت، للأكل للتجارة، تلاميذ في عزلة تامة عن العالم دون مدرسين... فهنا نتحدث عن "مخطط استعجالي" بل يجب أن نتحدث عن أكثر من ذلك فنسميه مثلاً "مخطط استنفاري" و"مخطط استثنائي" وغيره من التسميات التي تترجم بالفعل الواقع المر. أما التعليم العالي فاسمح لي أن أذكر بأن النقابة الوطنية للتعليم العالي كانت منذ سنوات الثمانينات على الأقل تطالب بالإصلاح الشامل والشمولي للتعليم العالي والبحث العلمي عبر ثلاث محاور أساسية الإصلاح البيداغوجي، إصلاح الهياكل، توفير الإمكانيات المالية والبشرية، وقد تمت الاستجابة للشق البيداغوجي والهياكل منذ 2002 على الأقل بينما لم تستجب الحكومة للمطلب الثالث إلا خلال الدخول الجامعي 2009-2010 إذ أقدمت على توفير إمكانيات مالية مهمة في إطار عقود موقعة بين الجامعات والدولة خلال سنوات 2009-2012 بتخصيص مبلغ 13.300.000 درهماً تقريباً ميزانية التسيير والاستثمار دون احتساب الأجور وقد سجلت النقابة الوطنية للتعليم العالي بإيجاب هاته الخطوة.

- **أما قضية "التعاقد"** فقد طرحت في مشاريع واستحسنها بعض المسؤولين لغايات نعلمها لكننا في النقابة الوطنية للتعليم العالي صرحنا بموقفنا الراض لأمر التعاقد لما له من سلبيات على تجانس المنظومة وعلى المردودية الداخلية والخارجية ولنا في دول أخرى سلبيات التجربة لذلك أبلغنا

القطاع الوصي بخطورة أمر التعاقد على كل المستويات واستجابت الوزارة مشكورة على ذلك فتح إلغاء التعاقد من كل البرامج.

- **وأما أمر المناصب المالية** فأذكر كذلك بأني قضيت سنوات في المسؤولية النقابية وانطلقت علي حيلة معالجة هاته القضية حتى تبين لنا خلال هاته السنة بأن إسناد المناصب المالية أمر من اختصاص مجلس الجامعة تبعاً لاقتراحات مجلس المؤسسة ومجالس الشعب. إن الوزارة تخصص مناصب مالية دون تحديد فلمجلس الجامعة أن يختار لأي فئة يسند هاته المناصب. إن الأمر من اختصاص الجامعة. وبالمناسبة أذعو كل أعضاء مجالس الجامعات إلى تحمل مسؤولياتهم الكاملة في إطار الصلاحيات التي حددها لهم القانون فلا يمكن لأي رئيس كيفما كان أن يقرر في أي شيء دون قرار مجلس الجامعة بكل مكوناته. ومن ثم وجب عدم الخلط والتغليب واستغلال ثقة الأساتذة في مسؤوليتهم بل إننا اليوم نطالب كل الرؤساء الذين يتحملون مسؤولية رئاسة الجامعات أن يتقدموا أمام المجلس بمشروعهم الذي يحملونهم وتم اختيارهم على أساسه في بداية تحملهم للمسؤولية وفي نصف المرحلة وعند نهايتها للتقييم والمحاسبة والتقويم. يجب أن نتعود على أخلاق الدخول إلى المسؤولية والخروج منها وهذا لا ينقص من شخص أحد بل يكبر في عين المجتمع. إننا لا نوجه التهم لأحد بل نريد من التعليم العالي أن يكون نموذجاً للممارسات والمسؤوليات تأطيراً وترشيداً ومعاملات وسلوكاً وهذا ملعبنا...

- **القضية الأخرى** التي تـؤرقنا وهي من سلبيات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي هي مسألة التقاعد فنحن ندق ناقوس الخطر الذي يواجه التعليم العالي بكل مستوياته فابتداء من هاته السنة ستحال مجموعة كبيرة على التقاعد وسنة بعد أخرى سنتم إحالة أكثر من 800 أستاذ على التقاعد. والمناصب المالية المخصصة للتعليم العالي ضئيلة مقارنة مع عدد المحالين على التقاعد. فأين الخلف؟ نحن نتعجب كيف ترفض وزارة المالية مطلباً للنقابة الوطنية للتعليم العالي والمتمثل في تمديد عمل أساتذة التعليم العالي المساعدين والأساتذة المؤهلين إلى 65 سنة اختيارياً عوض 60 سنة في الوقت الذي تعاني فيه صناديق التقاعد المغربية من أزمة خانقة وفي الوقت الذي عبرت فيه نقابات أخرى عن رفضها لمثل هذا التمديد فلا حس الوطنية ولا حس المسؤولية ولا حس مستقبل المغرب حرك مسؤولي المالية للقبول الإيجابي بهذا المطلب. إننا سنعاني من هذا الإشكال ولن نتفع فيه بالإمكانات المالية ولا البرامج. إنه مشكل الإنسان. لذلك ندعو وزارة المالية إلى استحضار المصلحة العليا للبلاد وقبول هذا التمديد الاختياري. وكذلك سنقدم اقتراحاً في إطار تصورنا للنظام الأساسي الجديد في إطار الوظيفة العمومية لفتح إطار الطالب – الباحث تخصص له منح محترمة مالياً مدة إعداده للدكتوراه وبرقم انتساب مالي حتى الانتهاء من الرسالة للالتحاق بهيئة التدريس بالتعليم العالي فنتمكن من تعويض جزئي للأساتذة المحالين على التقاعد.

س : المسألة الاجتماعية في برنامج عملكم ؟

ج : تحتل القضايا الاجتماعية في برنامج عمل النقابة الوطنية للتعليم العالي نفس المرتبة التي تحتلها الملفات الأخرى.

ولهاته القضية مداخل نجملها في ما يلي :

- الوضعية الإدارية والمهنية للأستاذ الباحث.
- مرتبة الأستاذ الباحث في السلم الاجتماعي
- انعدام البنيات الاجتماعية (نوادي، مركبات سياحية، ثقافة اجتماعية...)

- صعوبة الترقى الاجتماعي لأغلب فئات الأساتذة الباحثين مقارنة مع الأطر في قطاعات أخرى.

وأجزاء أخرى من المسألة الاجتماعية التي تعد مفتاح استقرار الأستاذ الباحث للتفرغ الكلي للبحث والتأطير.

وبالمناسبة أريد أن أنوه بما تقوم به مؤسسات محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لأسرة التربية والتكوين، إنها لؤلؤة المشهد الاجتماعي في مغرب اليوم وأنا شخصياً وقفت على حالات لأساتذة باحثين ساهمت المؤسسة مباشرة في معالجة أوضاعهم... لكن المطلوب اليوم إلى جانب هذا الأمر تدخل الوزارة الوصية بتخصيص ميزانيات خاصة بالقضايا الاجتماعية للجامعات للمساهمة في بناء مركبات سياحية وثقافية وتربوية بكل مدينة جامعية يستفيد من خدماتها موظفو التعليم العالي والبحث العلمي. ولهذا الأمر اتفقت النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة الوصية على خلق لجنة وظيفية تهتم بالشؤون الاجتماعية وتقدم اقتراحات في الموضوع وبدأت الاشتغال. وقد اتخذت النقابة الوطنية للتعليم العالي عدة مبادرات تخص الجوانب الاجتماعية للأساتذة الباحثين وأسرههم إذ وقعت مجموعة من الاتفاقيات مع مجموعة من الفنادق بأثمان تفضيلية كما أثارت مشكل التأشيرة ومعاونة الأساتذة في الحصول عليها مع وزارة الخارجية والتعاون ومع الوزارة الوصية والسفارات المعتمدة لدول فرنسا وإسبانيا وبعض القنصليات، ونحن بصدد المفاوضات مع العربية للطيران وشركة كوماريت وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي يمكن أن يستفيد منها الأساتذة الباحثون..

س : نظمت النقابة الوطنية للتعليم العالي ندوة مغربية في موضوع : "البحث العلمي في الدول المغربية ما هي أهم التوصيات والخلاصات ؟

ج : بمبادرة من النقابة الوطنية للتعليم العالي تم تنظيم ندوة مغربية في موضوع : البحث العلمي بهاته الدول الإشكال والرهانات" وذلك يومي 3 و 4 يونيو 2010 بمدينة الرباط وقد انتهت الندوة إلى إصدار توصيات من أهمها :

1.

2.

3.

4.

5.

6.

7.

8.

9.

س : وماذا عن المؤتمر المغربي الأول لتأسيس إطار نقابي مغربي ؟

ج : بالفعل انعقد المؤتمر المغربي التأسيسي الأول بمدينة الرباط يوم 4 يونيو 2010 لإطار نقابي مغربي في التعليم العالي وهو مبادرة من النقابة الوطنية للتعليم العالي باتفاق تام مع نقابات التعليم العالي بالدول المغربية. إنه مشروع اشتغلت عليه شخصياً منذ سنة 2004 بتعاون مع مبادرات مغربية وتونسية، وموريتانية وجزائرية وليبية وقد اشتغلنا منذ سنة 2005 على هذا المشروع وكان سيتم التأسيس سنة 2006. إلا أن جهات ما أوقفت المشروع وعرقلت هذا التأسيس وأنا متأكد اليوم بأن المعرقلين نادمون على فعلهم، وإن لم يكونوا كذلك فإن التاريخ سيحاسبهم - كما سيحاسب كل الذين يساهمون في تعطيل الوحدة المغربية المرجوة - لأنهم عطلوا عجلة الاشتغال مدة 5 سنوات بحسابات ضيقة واليوم انعقد المؤتمر التأسيسي وسمي الإطار "اتحاد نقابات التعليم العالي بالمغرب العربي" باتفاق كل الحاضرين الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا وتم انتخاب رئيس هذا الاتحاد بالإجماع. وأنا أشرف بهاته الثقة وتم اختيار الرباط مقره الدائم. وهو اتحاد نريد منه أن يكون إطاراً تنسيقياً تشاورياً بين الأساتذة الباحثين بالدول المغربية وإطاراً لتثبيت الوحدة المغربية بين شعوب المنطقة بمداخل أكاديمية علمية معرفية إنه إطار مستقل عن كل الهيئات الحكومية والحزبية وغيرها يساهم في جعل المنطقة تنبؤاً المكانة التي تستحق اجتماعياً واقتصادياً وتنموياً أمام المنظم الدولي...

س : كلمة أخيرة حول نهاية السنة وبداية السنة المقبلة ؟

ج : أرجو من الحكومة ونحن ننهي هاته السنة أن تنهي - كما فعلت في ملفات أخرى - كل الملفات التي حصل فيها اتفاق بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر وصدر بشأنها بلاغ مشترك في 28 يونيو 2009 وأخص بالذكر إصدار مرسوم استرجاع 6-9 سنوات بالنسبة لحملة دبلوم الدراسات العليا أو ما يعادله والذي وافقت عليه كذلك وزارة تحديث القطاعات في اجتماعات اللجنة الثلاثية. إن طي هذا الملف سيفتح الباب أمام الاشتغال المشترك بقضايا أهم من هذا الملف وفي مقدمتها وضع نظام أساسي جديد للأساتذة الباحثين ومراجعة القانون 01.00 وشبكة الترقية وأوضاع الكليات المتعددة التخصصات والمدارس العليا للتكنولوجيا وقبل هذا وذاك الإشكال اللغوي في المنظومة وتوحيد التعليم العالي وخارطة التعليم العالي في إطار المخطط المديرية للمنظومة بكاملها، حتى يكون التعليم العالي قاطرة حقيقية وفعالية لكل تنمية بشرية واجتماعية واقتصادية ومعرفية وطنياً ودولياً.

وبذلك يكون الدخول الجامعي دخول أوراش بنيوية للمنظومة نساهم فيها إلى جانب القطاع الوصي بشراكة تامة وبحس وطني يغيب الأنانيات والذاتيات ويستحضر القضية الوطنية الثانية بعد قضية الصحراء.

لذلك أرجو من الحكومة أن تعي الدور واللحظة فتستجيب لمطالبنا بعيداً عن الحسابات المالية الضيقة في ملف وطني تجتمع حوله كل مكونات المجتمع.